إعداد : زينب فتحى أبو العلا

هل تؤمن الدولة على أملاكها أخيرا ؟!

على الرغم من أن أكبر شركة تأمين فى الدولة مملوكة لها فإن أصول وممتلكات الدولة بعيدة عن أى حماية أو تأمين إلا ما ندر منها ولكن هذه النظرة بدأت مؤخرا فى التغيير من خلال مركز معلومات مجلس الوزراء الذى يقوم بدراسة أثر التأمين على تجنب الكوارث.

ويقترح خبراء التأمين ضرورة توسيع نطاق التأمينات الإجبارية وأن تبدأ الدولة بالتأمين على المتاحف باعتبارها ثروة لا تقدر بثمن.

فى البداية يقول د. محمد يوسف رئيس شركة مصر القابضة للتأمين: إن شركات التأمين المملوكة للدولة مؤهلة للتأمين على الممتلكات وعلى الأشخاص وتقدم جميع التغطيات اللازمة بأعلى مستوى من الكفاءة ومما لاشك فيه فإن التغطية التأمينية على أصول وممتلكات الدولة تسهم فى تحقيق هدفين أساسين الأول مرتبط بمنع حدوث الحادث لأن التأمين على الأصل أو المبنى يتطلب استكمال نواحى النقص فى الحماية والأمان من تركيب كاميرات أو طفايات حريق وغيرها من وسائل الحماية والأمان.

والميزة الثانية مرتبطة بالتعويض عن الخسارة ففى حالة تحقق الخطر سواء كان تلفا أو فقدا أو حريقا يساهم التعويض فى إعادة الاصل الى الوضع الذى كان عليه.

●توفير أموال ضخمة

ويضيف قائلا: إن التأمين على أصول وممتلكات الدولة يوفر أموالا ضخمة للدولة لا تتناسب مع القسط التأمينى الذى يتم دفعه عند التأمين على الأصل والتأمين على أصول الدولة يزيد من حجم أقساط شركات التأمين التابعة للدولة وهذه الشركات مملوكة للدولة يتم توجيه ٩٠ ٪ من

محمد يوسف

سامى نجيب

محمد يوسف: ضرورة البدء بالتأمين على المتاحف

سامى نجيب: أقساط التأمين من أموال الدولة للحفاظ على أصولها

ارباحها الى الموازنة والى وزارة المالية على وجه التحديد وايضا فإنه فى حالة تحقق الخطر فإن وزارة المالية أو موازنة الدولة هى التى تتحمل عبء تكلفة إصلاح الاصل المتهالك ومن ثم فإن وقف نزيف الخسائر يسفر عن عائد إيجابى على وزارة المالية.

ويرى أن نسبة التأمين الإجبارى فى مصر قليلة جدا إذا ما قورنت بأى دولة أخرى، فعلى سبيل المثال يصل عدد التأمينات الإجبارية فى فرنسا الى ٧٣ نوعا فى حين لا يتعدى ٣ أنواع فقط فى مصر.

وأشار د. يوسف إلى أن نظرة الدولة للتأمين تغيرت فقد قام مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء الخميس الماضى بدراسة دور التأمين فى تغطية الكوارث وهى خطوة هامة تمهد للقيام بالتأمين على أصول الدولة ويمكن ان يتم بصورة مبدئية على الآثار ومتاحف الدولة تمهيدا لتعميمه على جميع الأصول والممتلكات.

ويؤكد د. محمد يوسف أن إجراءات التقييم وتقدير قيمة الاقساط لوثائق التأمين لن تستغرق وقتا طويلا فالشركات لديها خبراء دوليون ومحليون متخصصون فى التقدير الاكتوارى للأصول وبالتالى يتم تقييم الاصول بكفاءة وسرعة.

●توعية للمواطنين :

أما د. سامى نجيب أستاذ التأمين بكلية التجارة جامعة بنى سويف فيقول: إن تعريف التأمين بأنه وسيلة لتخفيض الخطر وللخسارة أو استبدال خسارة كبيرة محتملة بخسارة كبيرة مؤكدة، ودور الدولة هو حماية المواطن وأمواله فأصول الدولة هى أملاك المواطنين وأنها تحصل نفقات من المواطن (أقساط) لحماية أملاك المواطن أيضا فلا يمكن القول بأن التأمين على أموال المواطن عبء مالى بل هو حماية لثروة المواطنين، كما يمكن القول ايضا ان التأمين يعد من آليات الادارة الكفء لموارد الدولة فضلا عن أن قيام الدولة بالتأمين على أصولها يعد أهم توعية للمواطنين عن أهمية التأمين فكيف لأهم عميل وهو الدولة ألا يبادر بالتأمين على أصوله لاسيما ان أكبر شركة تأمين فى الدولة هى شركة مملوكها لها.

ويرى أن القسط التأمينى لا يعد مشكلة كبيرة فالدولة يمكن ان تفرض الرسوم اللازمة لتغطية القسط التأمينى خاصة أن التأمين الإجبارى عادة ما يكون منخفض القيمة ويكون القسط التأمينى فى هذه الحالة زهيدا ويمكن تحصيله بسهولة.

ويطالب بسرعة توسيع نطاق الشريحة التأمينية فى المجتمع المصرى حماية للممتلكات والأرواح.